

واقع الشمول المالي في الجزائر واستراتيجية تعزيزه

The reality of financial inclusion in Algeria and the strategy to enhance it

خلالفة محمد بدر^{1*}، بوبلوة بلال²

¹ محبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة جيجل (الجزائر)، mohammedbadr.khelalfa@univ-jijel.dz

² محبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة جيجل (الجزائر)، boubellouta-bilal@univ-jijel.dz

تاريخ النشر: 2023/06/30

تاريخ القبول: 2023/03/03

تاريخ الاستلام: 2022/10/05

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الشمول المالي في الجزائر، وذلك من خلال تحليل بعض المؤشرات الواردة في المؤشر العالمي للشمول المالي الصادر عن البنك الدولي خلال الفترة 2011-2017، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. وقد كان مؤشر الشمول المالي في الجزائر سنة 2017 هو 9.85، وقد جاءت في مراكز متأخرة عالميا وعربيا، وأسباب هذا الضعف تشمل جانبي العرض والطلب على الخدمات المالية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الخلل في جانب العرض يتمثل في ضعف الانتشار المصرفي حيث حققت الجزائر في أحسن حالتها معدل كثافة مصرفية 0.393 سنة 2012 (النسبة المثالية هي 1)، أما الخلل في جانب الطلب فيعود إلى انتشار البطالة والاعتماد الكبير على السيولة النقدية لتسوية مختلف التعاملات اليومية، إضافة إلى ضعف تعامل البالغين مع المؤسسات المالية وانتشار الاقتصاد الموازي.

وتوصي الدراسة بضرورة تبني استراتيجية وطنية واضحة المعالم للشمول المالي تكون فيها مؤسسة بريد الجزائر ركيزة أساسية كونها لها القدرة على أن تشمل أكبر شريحة ممكنة من البالغين، إضافة إلى العمل على نشر الثقافة المالية وتشجيع خلق شركات التكنولوجيا المالية وتقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول.

الكلمات المفتاحية: خدمات مالية؛ شمول مالي؛ تكنولوجيا مالية؛ ثقافة مالية؛ انتشار مصرفي.

تصنيف JEL: G21, O17, R51, R58

Abstract:

This study aimed to identify the reality of financial inclusion in Algeria, by analyzing some indicators contained in the global index of financial inclusion issued by the World Bank during the period 2011-2017, by using the descriptive analytical approach. The index of financial inclusion in Algeria in 2017 was 9.85, it came in lagging centers globally and in the Arab world, the reasons for this weakness include both the supply and demand sides of financial services. This study found that the imbalance in the supply side was due to the weak banking penetration, as Algeria achieved at its best a banking density rate of 0.393 in 2012 (the ideal ratio is 1). Regarding the imbalance on the demand side, was due to the spread of unemployment and the heavy reliance on cash to settle various daily transactions, in addition to the weak dealings of adults with financial institutions and the spread of the parallel economy.

The study recommends the need to adopt a clear national strategy for financial inclusion, in which the Algiers Postal Corporation is a main pillar, as it has the ability to include the largest possible segment of adults, in addition to working to spread financial culture, encourage the creation of financial technology companies and provide financial services via mobile phone.

Keywords: Financial Services; Financial Inclusion; Financial Technology; Financial Culture; Banking Spread.

Jel Classification Codes : G21, O17, R51, R58

مقدمة:

هناك العديد من الدراسات المتزايدة حول الوصول للتمويل والخدمات والمنتجات المالية أو ما يعرف بالشمول المالي، حظي هذا الموضوع باهتمام واسع في السنوات الماضية على مستوى صانعي السياسات الاقتصادية والمالية في مختلف دول العالم، وتعزز هذا الاهتمام مع اقدام المؤسسات الدولية المعنية وفي مقدمتها مجموعة العشرين (G-20) على تبني موضوع تعزيز الشمول المالي، كواحد من المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية العالمية، لضمان فعالية وتوافق الجهود المبذولة في سبيل تحقيق الشمول المالي على المدى الطويل اعتبرت المؤسسات المالية الدولية أن وضع استراتيجية على المستوى الوطني تضم كافة الجهود هو أفضل وسيلة لتحقيق الشمول المالي، ويمكن أن تكون الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي مستقلة أو جزء من استراتيجية الدولة التنموية العامة.

ويشهد العالم العربي مستويات متدنية من الشمول المالي، وهو ما ينطبق على الجزائر حيث أنه في سنة 2017 يوجد 57% من الأشخاص البالغين (فوق 15 سنة) لا يمتلكون حسابا في مؤسسة مالية رسمية، أي أن أكثر من نصف البالغين في الجزائر غير مشمولين ماليا، ضف إلى ذلك الفجوة بين الجنسين، وهو ما يبين حجم التحديات التي تواجهها الجزائر في سبيل الرفع من مستوى الشمول المالي، في مقابل ذلك تعتبر فرصة للجزائر للنهوض بالتنمية الاقتصادية من خلال دمج الفئات المستبعدة ماليا والقضاء على الاقتصاد الموازي الذي قدرت حجم الأموال فيه بأكثر من 75 مليار دولار سنة 2021 وهو ما يزيد من أهمية الشمول المالي.

إشكالية الدراسة:

العديد من الدول النامية تبنت استراتيجيات وطنية لتحقيق الشمول المالي إدراكا منها لأهميته المتزايدة، لكن بالنظر إلى حالة الجزائر، في الوقت الحالي لا توجد استراتيجية وطنية تنتهجها الدولة من أجل تحقيق الشمول المالي، ما يستلزم اتخاذ الاجراءات اللازمة، إن بناء الاستراتيجية الوطنية يتطلب دراسة معمقة لواقع الشمول المالي واختيار الحلول المناسبة لتعزيزه.

من خلال ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر؟

إبراز هذه الاشكالية يتطلب طرح الأسئلة التالية:

- ما هو الوضع الحالي للشمول المالي في الجزائر؟

- ما هي الأسباب التي أدت إلى الوضع الحالي للشمول المالي في الجزائر؟

- ما هي الحلول المقترحة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

- الفرضية 1: مستوى الشمول المالي في الجزائر جيد مقارنة بالمستويات العالمية؛

- الفرضية 2: تعتمد الجزائر استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي.

أهمية وأهداف الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الشمول المالي، كذلك الأهمية الكبرى للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي التي تعتبر أساس الانطلاق بناءً على بيانات دقيقة حول الوضع الحالي للشمول المالي وتشريح الأسباب التي أدت إلى الوضع الراهن، ثم العمل على إيجاد حلول مناسبة تتوافق مع الاحتياجات الفعلية وتعمل على رفع مستوى الشمول المالي بكفاءة وفاعلية، تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مفهوم الشمول المالي وأهميته ومؤشرات قياسه؛

- تحليل المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر للفترة 2011-2017؛

- التعرف على أهم أسباب ضعف الشمول المالي والحلول الممكنة لتعزيزه؛
- التعرف إلى أهمية الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وكيفية بنائها.

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي في عرض بعض المفاهيم حول الشمول المالي بما كتب حوله وبالأدبيات السابقة، وكذا المنهج التحليلي من أجل تحليل المؤشرات الجزئية الخاصة بالشمول المالي في الجزائر.

هيكل الدراسة:

تم تنظيم هذه الدراسة على النحو التالي: مقدمة، المحور الأول: إطار نظري للشمول المالي، المحور الثاني: واقع ومؤشرات الشمول المالي في الجزائر، المحور الثالث: استراتيجية تعزيز الشمول المالي في الجزائر، الخاتمة.

الدراسات السابقة:

- دراسة لمياء عمان وآخرون (2020)، هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة قدرة استراتيجية الشمول المالي من خلال التكنولوجيا المالية والحلول الرقمية، على مكافحة الفقر في الجزائر، بناء على مؤشرات الشمول المالي وعرض تجارب دولية مختلفة للفترة 2011-2017، تم استخدام المنهج التحليلي، وقد أوصت الدراسة بضرورة تعزيز البنية التحتية وتطوير الخدمات والمنتجات المالية التي تلي احتياجات المجتمع، مع ضرورة توفير الحماية المالية للعملاء والعمل على نشر الثقافة المالية.

- دراسة عمار ياسين أوسياف وشافية شاوي (2020)، تناول هذا البحث واقع الشمول المالي في الجزائر ومعيقاته والحلول المقترحة لتعزيزه، تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، ومن نتائج الدراسة أن توفير البيئة التشريعية من بين أهم ركائز الارتقاء بالشمول المالي، كما أوصت الدراسة بضرورة تطوير خدمات مالية تناسب المجتمع، مع الاهتمام أكثر بالثقفين المالي من خلال تبني استراتيجيات وطنية للتربية المالية وكذا ضرورة وضع استراتيجية وطنية تنفذ عبر مراحل.

- دراسة بوطلاعة محمد، ساعد بخوش حسينة وبوقرة كريمة (2020)، هدفت هذه الدراسة إلى التطرق إلى واقع الشمول المالي في الأردن والجزائر وأهم تحدياته خلال الفترة 2011-2017، تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى أن مؤشر امتلاك الحسابات لدى المؤسسات المالية تحسنت إلى مستوى مقبول، لكن لا يزال هذا المستوى ضعيفا مقارنة بالدول المتطورة ولعل من أهم أسباب تدني مستويات الشمول المالي هو ضعف الثقة في المؤسسات المالية بالجزائر وغياب الثقافة المالية.

- دراسة محمد طرشي، انساعدا رضوان وعبو عمر (2019)، سعت هذه الورقة البحثية إلى تحليل المؤشرات الأساسية للشمول المالي في الجزائر وفقا لتقرير البنك العالمي حول الشمول المالي 2018، تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي بأدواته الوصف والتحليل، وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تمتلك كل أسباب تحقيق الشمول المالي غير أن غياب استراتيجية وطنية واضحة المعالم قلل من نسبة انتشار الخدمات المالية، وضرورة الاستفادة من التجارب العربية والافريقية مثل تجربة كينيا وتنزانيا.

- دراسة بهناس عباس وآخرون (2019)، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل واقع الشمول المالي في الدول العربية عامة والأردن بصفة خاصة، باستخدام مؤشرات الشمول المالي المعتمدة من طرف البنك العالمي لسنة 2014، تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى أنه ورغم تسجيل الأردن لمؤشرات إيجابية لمستوى الشمول المالي مقارنة بالكثير من الدول العربية، إلا أنه لا يزال ضعيفا إذا ما تم مقارنته بباقي دول العالم والمعدل العالمي للشمول المالي.

- دراسة معمري نرجس وأوكيل حميدة (2019)، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، تم الاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي المعد من طرف البنك الدولي لسنوات 2011، 2014 و 2017، تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي ومنهج دراسة الحالة، توصلت الدراسة إلى أن معدلات الشمول المالي مقبولة إلى حد ما، ومن بين أسباب ضعف الشمول المالي في الجزائر غياب التثقيف المالي حيث لم تتعدى نسبة الثقافة المالية لدى البالغين 33%.

- ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة يمكن ايضاحه في النقطتين التاليتين:
- دراستنا الحالية تركز على الجزائر ومقارنة الشمول المالي بها مع مستوياته عربيا وعالميا؛
- تقدم دراستنا حلول وتوصيات تصب في سياق إيجاد استراتيجية مناسبة لتعزيز الشمول المالي.

المحور الأول: إطار نظري للشمول المالي

سعت العديد من الدول نحو تحقيق الشمول المالي وجعلته ضمن أولوياتها وحددته كهدف رئيسي، تزايدت الدراسات والأبحاث التي تتمحور حول الشمول المالي، هناك اختلاف في تعريفه وطرق قياسه من دولة لأخرى ومن هيئة دولية لأخرى، لكن هناك اجماع على أهميته، يهدف الشمول المالي بالأساس إلى تعزيز وتكافؤ الفرص في وصول كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية.

أولاً: مفهوم الشمول المالي

الشمول المالي كمفهوم ظهر لأول مرة عام 1993 في دراسة Leyshon & Thrift عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، ناقشت هذه الدراسة قدرة سكان منطقة ما على الوصول فعلياً للخدمات المصرفية بشكل ميسور بعد إغلاق أحد الفروع البنكية، خلال عقد التسعينات، ظهرت العديد من الأبحاث تناولت العوائق التي تقابل بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية البنكية وغير البنكية، استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام 1999 بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات والمنتجات المالية المتوفرة، زاد الاهتمام الدولي بالشمول المالي بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008، تم اطلاق "البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية" من طرف مجموعة البنك الدولي سنة 2013، مع التركيز على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة (هاشم، 2020).

هناك مجموعة من التعاريف للشمول المالي نذكر منها:

- عرفه Sarma (2010) أنه: "الحصول على الخدمات المالية والائتمانية في الوقت المناسب والكافي عند الحاجة للفئات الضعيفة وذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة" (حمدان و أبو دية، 2018).

- وفقاً لتقرير التنمية العالمي الصادر عن البنك الدولي في سنة 2014 فقد تم تعريف الشمول المالي على أنه: "نسبة الأفراد والشركات التي تستخدم الخدمات المالية" (بن منصور، 2022).

- عرفته كل من منظمتي (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي" (فلاق، حمدي، و حفيفي، 2019).

انطلاقاً من التعاريف السابقة يمكن القول بأن الشمول المالي يدل على نسبة الأشخاص الذين لهم القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية ويقومون باستخدامها في حياتهم، سواء كانوا أفراد أو مؤسسات، مع التركيز أكثر على الفئات ذات الدخل الضعيف والمحرومة والمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر التي تكون عادة محرومة من الخدمات المالية، ويشترط في هذه الخدمات أن تقدم من جهات رسمية وأن تتصف بالاستمرارية والتكلفة المعقولة وأن تكون مناسبة لاحتياجاتهم ومتوافقة مع قدراتهم.

ثانياً: أهداف وأهمية الشمول المالي

1- أهداف الشمول المالي

يهدف الشمول المالي إلى الوصول إلى المستبعدين مالياً حول العالم، في 2014، بحوالي 2.5 مليار شخص أي ما يعادل نصف البالغين حول العالم لا يحصلون على خدمات مالية، يمكن تحديد أهداف الشمول المالي فيما يلي: (الصابوني، 2015)

- الاهتمام أكثر بفرص وصول مختلف فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، بهدف تحسيس الأفراد بأهمية الخدمات المالية وطرق الوصول إليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي؛
- إعداد السياسات والتعليمات التي تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق المستهلك المالي من خلال توعية عملاء المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم؛
- تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل.

2- أهمية الشمول المالي

تواجه الاقتصادات العربية تحديات تعيق نموها، منها ضعف البنية التحتية وانخفاض معدلات الاستثمار، ارتفاع المديونية والفقر والبطالة، حيث صنف الدول العربية ضمن أعلى عشرة مناطق في العالم ارتفاعاً من حيث معدل البطالة، كما أنها المنطقة الوحيدة التي فيها نسبة البطالة بين الشباب تتجاوز 30%، أكثر من ضعف المعدل العالمي (13%)، ولا شك أن تعزيز الشمول المالي ينعكس إيجاباً على زيادة عمق القطاع المالي واستقراره ودعم دوره في التأثير إيجاباً على النمو الاقتصادي، 95% من المؤسسات في المنطقة العربية هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تساهم المؤسسات الصغيرة بحوالي 33% من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية، يعمل الشمول المالي على دعم هذه المؤسسات وهو ما يزيد من أهميته (حسيني، 2020).

ثالثاً: أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي

1- أبعاد الشمول المالي

هناك ثلاثة أبعاد للشمول المالي وهي: الوصول، الاستخدام وجودة الخدمات المالية، ويتم وصفها كما يلي:

1-1- الوصول للخدمات المالية: ينظر هذا البعد في القدرة على استخدام الخدمات المالية من مقدمي الخدمات الرسميين، يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل الصعوبات في سبيل الحصول على حساب بنكي واستخدامه، مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (بوطلاعة، ساعد بخوش، و بوقرة ، 2020).

1-2- استخدام الخدمات المالية: يهتم هذا البعد بمدى استخدام المستهلكين الماليين للخدمات المالية المقدمة لهم من طرف المؤسسات المالية، ولهذا الغرض يستلزم جمع بيانات حول مدى انتظام واستمرارية استخدام تلك الخدمات المالية خلال فترة زمنية معينة (بهناس، رسول، و بسيسة بلعباس، 2019).

1-3- جودة الخدمات المالية: هذا البعد ليس بعداً واضحاً ومباشراً، ما يجعل عملية وضع مؤشرات لقياسه هو تحد في حد ذاته، خلال السنوات السابقة، وضعت الدول النامية الشمول المالي على جدول أعمالها بالنظر إلى ضرورة تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، تبقى الجهود متواصلة من أجل ضمان جودة الخدمات المالية، كونه يعتبر تحدياً يتطلب من المهتمين به وذوي العلاقة لدراسة وقياس، مقارنة واتخاذ الإجراءات التي تقوم على أدلة واضحة فيما يخص الخدمات المالية المقدمة، هناك العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات مثل التكلفة، الوعي المالي، حماية المستهلك وغيرها (معمرى و أوكيل، 2019).

2- مؤشرات الشمول المالي

فيما يلي مؤشرات قياس الشمول المالي حسب كل بعد:

- 2-1- مؤشرات قياس بعد الوصول للخدمات المالية:** تكمن مؤشرات قياس هذا البعد فيما يلي: (فراح و رحمة، 2021)
 - عدد نقاط الوصول لكل 10.000 بالغ وطنيا مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية؛
 - عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1.000 كم²؛
 - حسابات النقود الالكترونية ومدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛

- النسبة المئوية للبالغين الذين لهم نقطة وصول واحدة على الأقل حسب الوحدات الإدارية.

في الوقت الحالي، أصبحت هذه المؤشرات تقليدية، لأنه وبعد ظهور التكنولوجيا الجديدة التي يتم استعمالها في القطاع المصرفي تم تجاوز الوصول المصرفي التقليدي القائم على الفروع وأجهزة الصراف الآلي، لقد أصبح الهاتف المحمول واستحداث خدمات مالية عبر الأنترنت يمثل مستقبل الخدمات المصرفية، كونها تغلبت على مشكلة المسافة والوصول إلى الخدمة المالية، كما تلعب المراسلات المصرفية دورا هاما في التغلب على مشكلة الوصول للخدمات المصرفية.

2-2- مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية: يمكن تلخيصها في النقاط التالية: (قاسي و مزيان، 2022)

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛

- تعداد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد؛

- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواصل؛

- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة؛

- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية ودولية؛

- نسبة المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة التي لديها حسابات في مؤسسة مالية رسمية؛

- نسبة المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة التي لديها قروض حالية.

2-3- مؤشرات قياس بعد جودة الخدمات المالية: يقاس هذا المؤشر من خلال النقاط التالية: (الشمري و الفتلاوي، 2020)

- تحمل التكاليف: معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب قاعدي بناء على الحد الأدنى للأجور، متوسط التكاليف

السنوية للاحتفاظ بحساب جاري، ومتوسط اعباء تحويلات الائتمان، نسبة العملاء الذين أقروا بأن رسوم المعاملات المالية مرتفعة؛

- الشفافية: نسبة المتعاملين الذين صرحوا بأنهم حصلوا على معلومات دقيقة وبالشكل الكافي حول الخدمات المالية عند بداية عقد

القرض المالي، وجود نموذج يتضمن وصف ومحدد للخدمات المالية.

- حماية المستهلك: وجود آليات للشكاوى والتعامل بين العملاء والمؤسسات المالية، وجود محاكم خاصة بالمعاملات المالية في حالة

حدوث مشكل، نسبة العملاء الذين لديهم تغطية لودائعهم؛

- الراحة والسهولة: متوسط الوقت الذي يمضيه العميل في مؤسسة مالية للحصول على خدمة؛

- التثقيف المالي: نسبة العملاء المتمكنين من المصطلحات المالية الأساسية كمعدل الفائدة والتضخم؛

- المديونية (السلوك المالي): نسبة المدينين المتأخرين أكثر من شهر عن موعد الاستحقاق، طرق حل الأزمات المالية للعملاء إما

بالاستدانة أو العائلة والأصدقاء، بيع أصول وغيرها،

- العوائق الائتمانية: المقاطعات الإدارية الحضرية التي لها على الأقل 3 فروع لمؤسسات مالية رسمية، نسبة المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة التي يشترط عليها ضمان للحصول على قرض، نقص المعلومات حول أسواق الائتمان.

رابعا: أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي

يمكن إبراز أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي من خلال ما يلي: (بهوري، 2019)

- تحديد الأهداف المستقبلية للشمول المالي؛

- تحديد نقاط الضعف ونقاط القوة في المواضيع ذات العلاقة بالشمول المالي؛

- تحديد معوقات عملية التطبيق؛

- تحديد سبل وآليات تجاوز المعوقات والتحديات؛

- توحيد وتأطير الجهود المشتركة تحت سقف واحد؛

- تنظيم وإدارة العلاقة مع الأطراف المشاركة في بناء الاستراتيجية بشكل يسهل عملية بناء الاستراتيجية؛

- تحديد سبل وآليات المتابعة وقياس الأداء والانجاز لعملية بناء الاستراتيجية.

المحور الثاني: واقع ومؤشرات الشمول المالي في الجزائر

قام البنك الدولي بإنشاء قاعدة بيانات خاصة بالشمول المالي تتضمن عرض لمختلف مؤشرات وأبعاد الشمول المالي في العالم (الوصول والاستخدام)، تستخدم هذه البيانات في قياس مستوى استخدام الأفراد البالغين (+15 سنة) للخدمات المالية والمصرفية، بواسطة هذه البيانات تستطيع معرفة الوضع الراهن للشمول المالي في أي دولة وإجراء المقارنات مع مختلف الدول، تم إطلاق هذه البيانات لأول مرة في سنة 2011، ثم 2014 إلى غاية 2017، وهي البيانات نستخدمها في هذه الدراسة.

أولا: واقع الشمول المالي في الجزائر والمنطقة العربية

إلى غاية سنة 2017 لا تزال المنطقة العربية تسجل أدنى مستويات الشمول المالي في العالم، 37% فقط من البالغين في المنطقة لديهم حساب في مؤسسة مالية رسمية، وهي نسبة أقل من المعدل العالمي ومعدل الدول النامية بواقع 67% و61% على التوالي، وحتى أنها أقل من الدول ذات الدخل المتوسط التي لديها معدل 64%، وبحسب صندوق النقد العربي، فإن الدول العربية باستثناء دول الخليج هي الأكثر حرمانا من الخدمات والمنتجات المالية حول العالم، زيادة على ذلك، يمتلك حوالي 30% فقط من السكان البالغين في الدول العربية معرفة مالية مناسبة، وهي أقل من المتوسط العالمي المقدر بـ 34%، ضف إلى ذلك ارتفاع الفجوة بين الجنسين في نسبة المعرفة المالية بمقدار 08%، أكثر بـ 3 نقاط منها عن المستوى العالمي (بن موسى و قمان، 2019).

والجزائر كغيرها من الدول العربية، تعاني من ارتفاع نسبة الإقصاء المالي الذي قدره بنك الجزائر سنة 2017 بـ 4675 مليار دج، ما يمثل نسبة 33% من الكتلة النقدية (M_2)، ما جعل هذا الأخير يدق ناقوس الخطر والتأكيد على ضرورة استخدام كل الوسائل الممكنة من أجل العمل على استرجاع هذه الأموال وإعادة استغلالها في الأنشطة الإنتاجية (فلاق، سوداني، و حمدي، تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، 2021).

الجدول رقم (01): ترتيب الدول العربية في مؤشر الشمول المالي لسنة 2017.

الترتيب عالميا	مؤشر الشمول المالي %	البلد	الرقم	الترتيب عالميا	مؤشر الشمول المالي %	البلد	الرقم
102	25.68	السعودية	9	37	51.70	لبنان	1
109	20.58	ليبيا	10	42	46.90	عمان	2
121	21.36	فلسطين	11	56	42.90	الكويت	3
123	20.98	مصر	12	57	41	قطر	4
137	9.85	الجزائر	13	68	38.58	الأردن	5
143	5.92	السودان	14	76	33.9	الإمارات	6
170	3	اليمن	15	83	31.25	المغرب	7
				87	30.95	تونس	8

المصدر: (صباغ و غرزي، 2020)

تم حساب هذه البيانات باستخدام عدة مؤشرات استنادا إلى: عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ، عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ، عدد المقرضين من كل 1.000 بالغ، عدد المودعين لدى البنوك لكل 1.000 بالغ، وأخيرا نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي (صباغ و غرزي، 2020). من خلال الجدول أعلاه نلاحظ التأخر الكبير الذي تشهده الجزائر في مستوى الشمول المالي باحتلالها المراكز الأخيرة عربيا وعالميا بتسجيلها 9.85 نقطة في مؤشر الشمول المالي بعيدة بفارق

كبير جدا عن صاحبة المركز الأول عربيا لبنان (51.70%) وصل إلى أكثر من 41 نقطة، كما أن الجزائر بعيدة عن مستوى الدول المغاربية الأخرى، وهذا رغم التحسن الذي شهدته الجزائر في ملكية الحسابات (أحسن من المتوسط العربي) منذ 2011.

ثانيا: مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

1- مؤشر نسبة السكان الذين يمتلكون حساب مصرفي

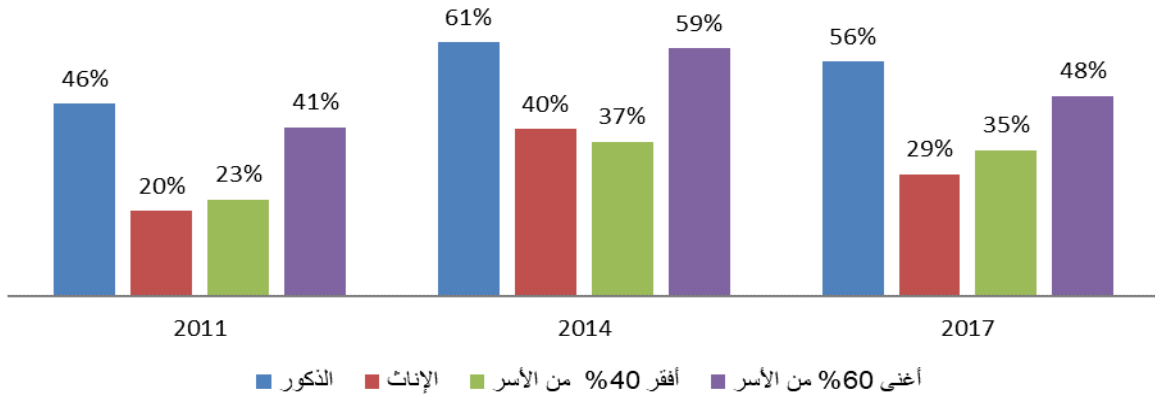
وفقا لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي الصادرة عن البنك الدولي سنة 2017، لا تزال المنطقة العربية تسجل مستويات متدنية من الشمول المالي، حيث أن 37% من السكان البالغين فقط هم من يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية، وتنخفض هذه النسبة إلى 25% عند النساء، وقد سجلت المنطقة العربية تحسنا طفيفا ومتتاليا في مستويات الشمول المالي خلال سنوات 2011، 2014 و 2017، حيث انتقلت من 22% سنة 2011 لتصل إلى 37% سنة 2017.

الجدول رقم (02): ملكية الحسابات في مؤسسة مالية كنسبة من البالغين (+15 سنة) 2011-2017.

الرقم	البلد	المجموع العام			الذكور			الإناث			أفقر 40% من الأسر			أغنى 60% من الأسر		
		2011	2014	2017	2011	2014	2017	2011	2014	2017	2011	2014	2017	2011	2014	2017
1	الجزائر	33%	50%	43%	46%	61%	56%	20%	40%	29%	23%	37%	35%	41%	59%	48%
2	العالم العربي	22%	29%	37%	30%	36%	48%	14%	21%	25%	16%	22%	27%	26%	34%	43%
3	العالم	51%	61%	67%	55%	65%	71%	47%	58%	64%	41%	54%	59%	57%	66%	72%

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على: (World Bank, 2017)

الشكل رقم (01): ملكية الحسابات في مؤسسة مالية للبالغين حسب الفئات في الجزائر 2011-2017.



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم 02.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن 57% من الجزائريين البالغين لا يمتلكون حسابا في مؤسسة مالية سنة 2017، ورغم التحسن الذي شهدته الجزائر سنة 2014، حيث انتقلت النسبة من 33% إلى 50% أي بزيادة نسبة 17%، إلا أنها شهدت انخفاضا في سنة 2017 لتستقر عند نسبة 43%، في حين نجد أن هذه النسبة في العالم العربي منخفضة بشكل كبير حيث سجلت في سنة 2017 37% فقط من السكان البالغين يمتلكون حسابا في مؤسسة مالية، أما في العالم فقد شهدت هذه النسبة ارتفاعا من سنة إلى أخرى انطلاقا من 51% سنة 2011 لتصل إلى 67% سنة 2017، وهي نسبة جيدة، كذلك الامر بالنسبة للمتوسط العربي حيث

ارتفعت من 22% سنة 2011 إلى 37% سنة 2017، لكن هذه الارتفاع غير كاف إطلاقا بالنظر إلى أن معظم السكان في المنطقة هم شباب، مثل ما هو الحال في الجزائر، وهنا تظهر الحاجة الملحة لتوحيد الجهود العربية للرفع من مستوى الشمول المالي. وفي ذات السياق نجد أن نسبة الذكور الذين يمتلكون حسابا في مؤسسة مالية هي 56% سنة 2017، وقد سجلت الفجوة بين الجنسين في الجزائر على مدار السنوات أكثر من 20 نقطة، لتصل إلى 27 نقطة سنة 2017، وهذا يدل على نقص الاهتمام بالشمول المالي للمرأة في الجزائر، نظرا لضعف الاندماج الاقتصادي وارتفاع نسبة الأمية المالية في أوساط النساء خاصة في المناطق الريفية، وهو ما يدل على أن غالبية النساء يعانين من الإقصاء المالي، وهو نفس الحال بالنسبة للعالم العربي حيث كان الفارق بين الجنسين في سنة 2017 يصل إلى 23 نقطة لصالح الذكور، على عكس العالم الذي يشهد تقارب بين الجنسين حيث أن أكبر فارق سجل سنة 2011 بفارق 8 نقاط للذكور، كما بين لنا الشكل السابق أن الأسر الفقيرة تعاني أكثر من الإقصاء المالي حيث سجلت ما نسبته 35% فقط من الأسر الفقيرة يمتلكون حسابا في مؤسسة مالية سنة 2017، فيما سجلت الأسر الغنية نسبة 48% من ذات السنة.

2- مؤشر عدد فروع البنوك التجارية

يعتبر مؤشر عدد الفروع التجارية لكل 100.000 بالغ في أي بلد أحد أهم مؤشرات قياس الشمول المالي خاصة في بعد الوصول للخدمات المالية، حيث كلما ارتفع هذا المؤشر زاد من إمكانية اشتغال أكبر عدد ممكن من الأفراد البالغين في المجتمع والعكس صحيح، ورغم التطور الكبير في وسائل الاتصال وإدخال الهواتف المحمولة في تقديم الخدمات المالية وتحويل الأموال، يبقى مؤشر الفروع البنكية مهم للغاية ولا غنى عنه لأن هناك خدمات مالية لا يمكن تقديمها إلى عن طريق البنك.

الجدول رقم (03): عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.000 بالغ في الجزائر 2011-2017.

التعيين	2011	2014	2017
عدد البنوك التجارية	20	20	20
عدد فروع البنوك التجارية	1.358	1.435	1.501
عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.000 بالغ	5,18	5,21	5,22

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على: (International Monetary Fund, 2019)

يظهر لنا جليا من خلال الجدول رقم 03 أن مؤشر عدد فروع البنوك التجارية في الجزائر ضعيف، وعدد الفروع البنكية لا يتناسب ولا يواكب التطور في التعداد السكاني، حيث سجل المؤشر ما قيمته 5,22 فرع للبنوك التجارية لكل 100.000 بالغ في الجزائر سنة 2017، وهو عدد غير كاف ويعتبر من أهم أسباب الإقصاء المالي الذي تشهده الجزائر (57% من البالغين سنة 2017)، وتعرف هذه النسبة استقرار منذ 2011، حيث لم تتغير بشكل ملحوظ خلال سنتي 2014 و2017، وحسب ذات الاحصائيات فإن العدد الإجمالي للبنوك التجارية استقر عند 20 منذ سنة 2011، في حين شهدت فروع البنوك التجارية ارتفاعا من 1358 فرع سنة 2011 إلى 1501 فرع سنة 2017، أي ارتفاع بنسبة 10.53% مقارنة بسنة 2011.

3- مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي

يعرف جهاز الصراف الآلي على أنه: ذلك الجهاز الذي يكون على اتصال دائم بشبكة حاسب البنك، يمكن وضعها في أي مكان لتقديم خدمات متنوعة للزبائن مثل السحب والإيداع النقدي، الاطلاع على الرصيد، طلب الشيكات وغيرها، باستخدام البطاقات البلاستيكية أو البطاقات الذكية، لها فوائد عديدة، تعمل على تنفيذ العمليات المصرفية الحديثة للأفراد، التخفيف من أعباء التنقل إلى البنك والانتظار في طوابير طويلة، ظهرت في ثمانينيات القرن الماضي كبديل لموظفي البنك، ثم أصبحت من أهم قنوات التوزيع الإلكتروني للخدمات المالية وأكثرها انتشارا في الوقت الحالي (لراي و بربر، 2021).

من خلال الجدول رقم 04، نلاحظ الضعف الكبير لانتشار أجهزة الصراف الآلي في الجزائر زيادة على قلة عدد فروع البنوك التجارية، حيث أنه في سنة 2011 و 2014 لم يصل حتى إلى معدل 1 جهاز صراف آلي في كل 1.000 كم²، في حين أن سنة 2017 التي تعتبر الاحسن سجلت معدل 1.12 جهاز لكل 1.000 كم²، وهو ما يدل على تركيزها في مناطق معينة على حساب أخرى، كما سجلت سنة 2017 وجود 9.13 جهاز لكل 100.000 بالغ وهو رقم ضعيف جدا، كذلك اجمالي عدد الصرافات الآلية في نفس السنة استقر عند 2.658 جهاز مسجلا زيادة طفيفة عن سنتي 2011 و 2014 بمعدل زيادة قدر بـ 30% و 25% سنتي 2014 و 2017 على التوالي، ولكنها تبقى غير كافية وهي مقارنة لعدد فروع البنوك التجارية المقدر بـ 1501 سنة 2017، أي أقل من جهازين لكل فرع، وهو ما يؤثر سلبا على معدلات الشمول المالي خاصة أنه أيضا أحد مؤشرات قياس بعد الوصول للخدمات المالية.

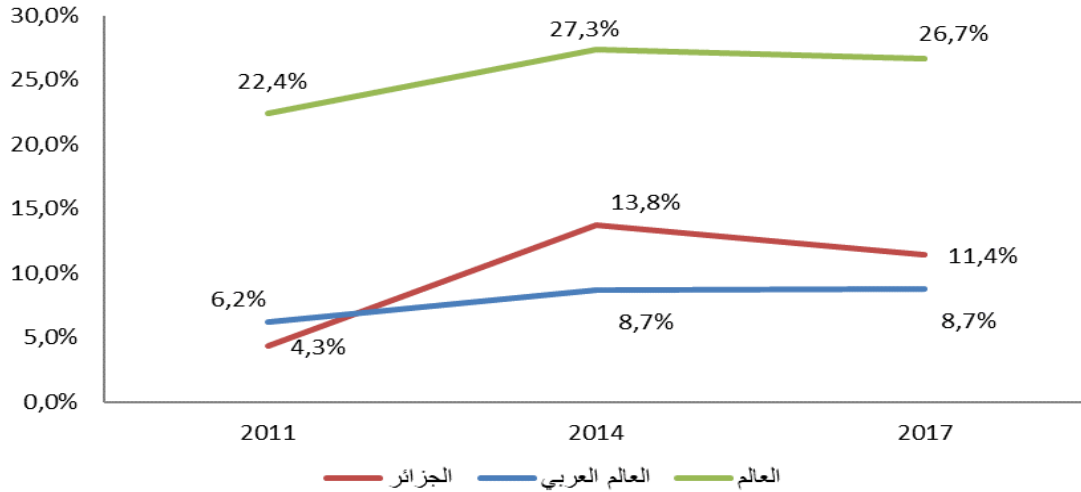
الجدول رقم (04): تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر 2011-2017.

السنة	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1.000 كيلومتر مربع	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ	عدد أجهزة الصراف الآلي
2011	0,68	6,10	1 622,00
2014	0,89	7,61	2 124,00
2017	1,12	9,13	2 658,00

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على: (International Monetary Fund, 2019)

3- مؤشر امتلاك البالغين لحسابات ادخار في مؤسسة مالية

الشكل رقم (02): ملكية حساب ادخار في مؤسسة مالية للبالغين 15 سنة فأكثر.



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على: The Global Findex Database 2017

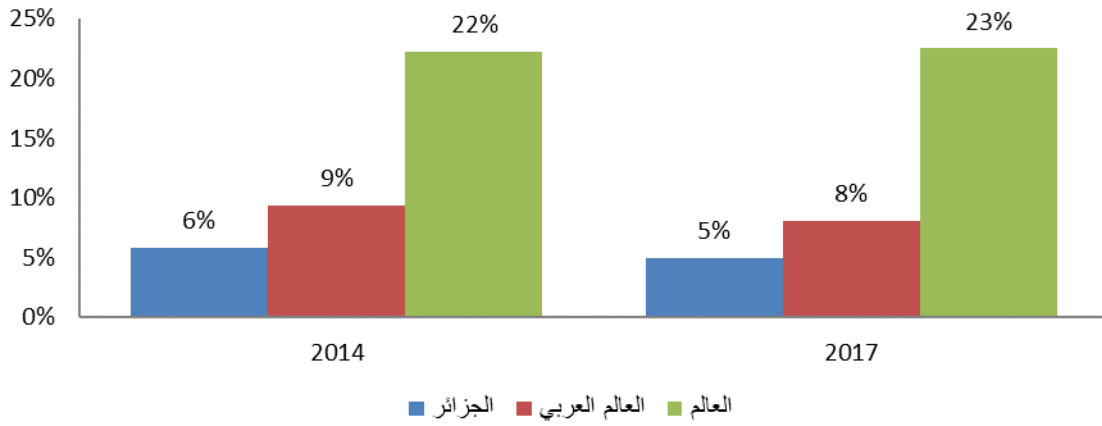
من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ الفرق الواضح بين نسبة ملكية حسابات ادخارية بين الجزائر والمعدل العالمي الذي وصل إلى 26.7% سنة 2017، ورغم أن الجزائر تسجل نسب أحسن من المتوسط العربي خلال سنتي 2014 و 2017، لا زالت لا ترقى إلى المستوى المطلوب، في الجزائر ارتفعت النسبة من 4.3% سنة 2011 إلى 13.8% سنة 2014، أي ارتفاع بأكثر من 3 أضعاف، لكنه سرعان ما عاد لينخفض سنة 2017 إلى قيمة 11.4%، ويعتبر مؤشر الادخار من أهم مؤشرات قياس بعد

الاستخدام، ربما يعود سبب الانخفاض إلى ضعف الثقة في المنظومة المصرفية وتجنب الادخار في البنوك التجارية نتيجة عدم الرغبة في الحصول على العوائد لأسباب دينية، كذلك أغلب المعاملات يتم تسويتها عن طريق التداول النقدي ولا يتم استخدام الحسابات.

5- مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية أو استخدام البطاقات الائتمانية

من خلال الشكل أدناه نلاحظ أن نسبة البالغين في الجزائر الذين قاموا بالاقتراض من مؤسسة مالية أو استخدموا بطاقات ائتمانية قد بقيت تقريبا ثابتا بين سنتي 2014 و 2017، حيث استقرت النسبة في السنتين عند 6% و 5% على التوالي وهي أضعف من المتوسط العربي، الذي سجل نسبة 8% سنة 2017 متراجعا بنقطة واحدة عن سنة 2014، ومقارنة بالنسبة العالمية فإن الجزائر لاتزال متأخرة وبفارق كبير، حيث سجل المتوسط العالمية في سنة 2017 نسبة 23%، بزيادة نقطة واحدة عن سنة 2014، بالمقارنة مع مؤشر ملكية الحسابات الادخارية في نفس الفترة نلاحظ عدم التناسب بين النسبتين، ربما ارتفاع أسعار الفائدة على القروض أو صعوبة الحصول على قروض بسبب الضمانات، وهو ما يطرح علامات استفهام، كل هذا يشكل تحدي بالنسبة للحكومة الجزائرية من أجل معالجة هذا المشكل، خاصة أن النسبة الباقية من البالغين تعتمد على مصادر أخرى للاقتراض مثل العائلة والأصدقاء.

الشكل رقم (03): الاقتراض من مؤسسة مالية أو استخدام بطاقة ائتمان للبالغين 15 سنة فأكثر.



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على: The Global Findex Database 2017

المحور الثالث: استراتيجية تعزيز الشمول المالي في الجزائر

بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي يتطلب دراسة واقع الشمول المالي من خلال مختلف مؤشرات الجزئية، ثم التركيز على مكامن الضعف من خلال تحليل الأسباب والعوامل التي حالت دون تحقيق المطلوب، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الاقتصاد في البلد وتركيبية المجتمع وانفتاحه على ثقافة التعامل مع المؤسسات المالية وعاداته وتقاليده (في العالم العربي لا يزال هناك تحفظ على عمل المرأة وتعاملها مع المؤسسات المالية)، ثم البحث عن سبل تدارك النقائص المسجلة وتعزيز نقاط القوة والتركيز عليها حتى الوصول إلى الهدف المطلوب.

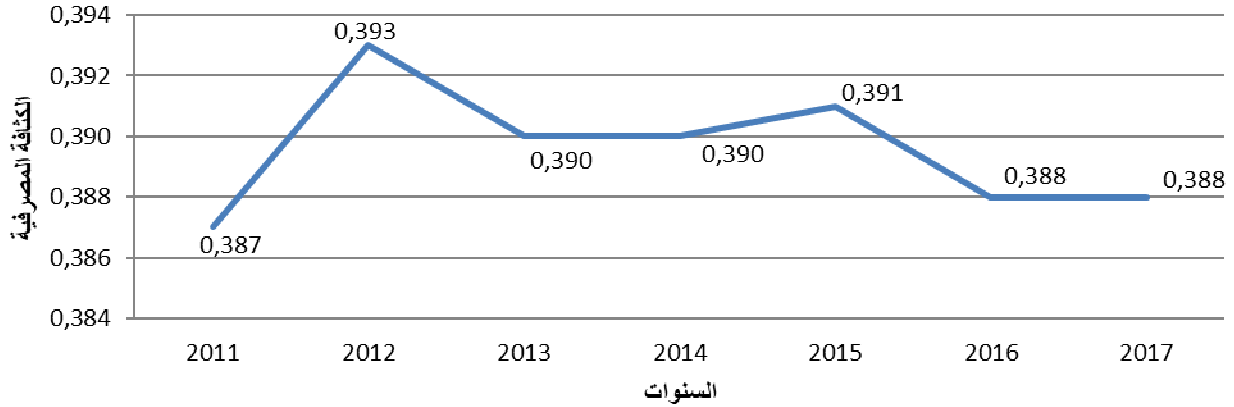
أولا: أسباب ضعف الشمول المالي في الجزائر

1- ضعف الانتشار المصرفي

يعتبر تواجد البنوك أو فروعها أحد أهم محددات الشمول المالي في جانب العرض، وغياها أو بعدها عن السكان يعتبر سبب للإقصاء المالي، وحسب النسبة المعيارية العالمية للكثافة المصرفية فإن النسبة 1 تعتبر مثالية، وأكبر من 1 انحراف موجب، وأقل من 1 انحراف سالب، وبالنسبة لحالة الجزائر فإن الشكل أدناه يوضح ضعف نسبة الكثافة المصرفية في الجزائر حيث سجلت في أحسن حالاتها

معدل 0.393 سنة 2012، وهي نسبة لا تصل إلى 50% من النسبة المثالية، وقد سجلت النسبة في 2011 كأدنى معدل 0.387، في حين تم تسجيل سنة 2017 نسبة 0.388.

الشكل رقم (04): نسبة الكثافة المصرفية في الجزائر لكل 10.000 فرد 2011-2017.

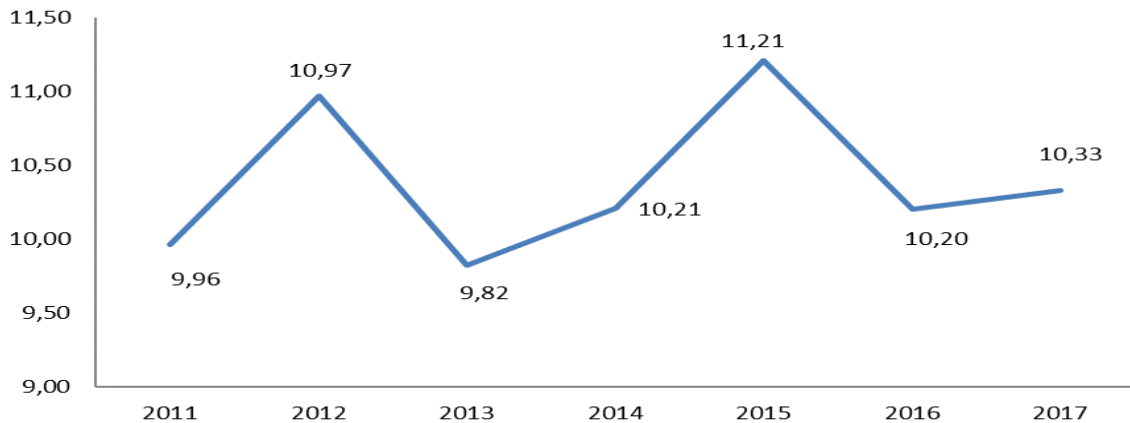


المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على: (بوزانة و حمدوش، 2021)

2- ارتفاع معدلات البطالة

يعد التوظيف أحد العوامل المؤثرة في الشمول المالي وأحد محددات جانب (المحددات الفردية)، فالأفراد العاطلين عن العمل أو الذين لديهم أعمال غير منتظمة وغير مضمونة هم أقل احتمالا للمشاركة في النظام المالي، من خلال الشكل أدناه نلاحظ ارتفاع في معدلات البطالة حيث أنها في أغلبها فاقت معدل 10%، خاصة في ظل ارتفاع نسبة الشباب في الجزائر، وقد شهدت سنة 2015 أعلى معدل بطالة بمعدل 11.21%، في حين وصل أدنى معدل للبطالة في سنة 2013 بنسبة 9.82% والذي يبقى مرتفعا نسبيا، ومن سنة 2014 إلى سنة 2017 كانت نسبة البطالة أكثر من 10%، وإذا ما تمت المقارنة بين أعلى معدل وأدنى معدل للبطالة نجد الفرق بينهما 1.39 نقطة، أي أن نسبة البطالة متقاربة خلال هاته السنوات.

الشكل رقم (05): معدلات البطالة في الجزائر 2011-2017.

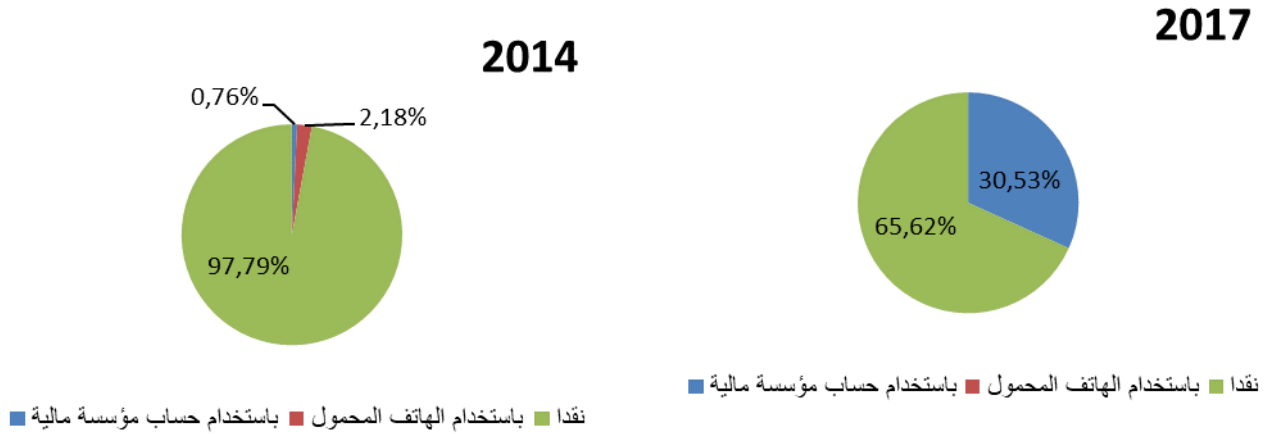


المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على: (World Bank, Unemployment, total (% of total labor force), 2021)

3- ضعف التوجه نحو الاقتصاد غير النقدي

لا تزال الجزائر تعاني من الاعتماد المفرط على السيولة النقدية في الاقتصاد الوطني، حيث أن مختلف المعاملات الاقتصادية يتم تسويتها نقدا دون اللجوء إلى الحسابات البريدية أو البنكية، وحسب الشكل أدناه نلاحظ أنه في سنة 2014 تم تسوية فواتير الخدمات في

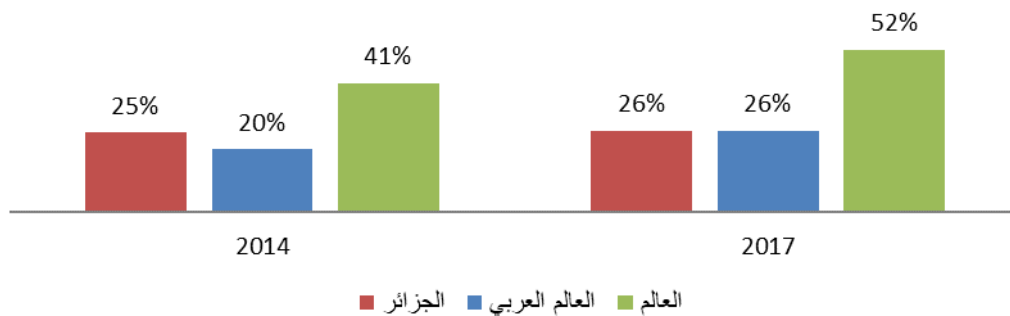
الجزائر نقدا بما نسبته 97.79% ثم انخفضت هذه النسبة في سنة 2017 إلى 65.62%، هذه النسبة تبقى مرتفعة بشكل كبير، ويعتبر التسويات النقدية من أهم مؤشرات انتشار الاقتصاد غير الرسمي الذي يتميز بعدم التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية، وبخصوص استعمال الهاتف المحمول في تسديد الفواتير ففي سنة 2014 كانت النسبة معدومة، في تم تسجيل نسبة أقل من 3% سنة 2017. الشكل رقم (06): فواتير الخدمات المدفوعة في العام الماضي في الجزائر 2014-2017.



4- نقص الاعتماد على المدفوعات الرقمية

تعتبر المدفوعات الرقمية من أهم سمات الاقتصاد غير النقدي الذي يقوم على أساس الدفع الالكتروني، وتعتبر المدفوعات الرقمية من الوسائل الفعالة لزيادة سرعة تنفيذ العمليات المالية وتدنية تكاليفها واختصار الوقت والجهد، والجزائر مثلها مثل باقي الدول العربية تشهد تأخرا في هذا المجال، ومن خلال الشكل رقم 08 نلاحظ أن نسبة إجراء أو تلقي مدفوعات رقمية في الجزائر لدى البالغين كانت 25% في 2014 ثم 26% في 2017 أي بدون زيادة تذكر، على الرغم من أنه خلال نفس الفترة ازدادت نسبة المشتركين في الهواتف المحمولة وزاد تغلغل الأنترنت على المستوى الوطني، وتبقى هذه النسبة ضعيفة مقارنة بالمتوسط العالمي الذي وصل إلى 52% في 2017، محققا ارتفاعا بـ 11 نقطة عن سنة 2014، في حين لا يزال العالم العربي يسجل تأخرا محققا نسبة 26% في 2017.

الشكل رقم (07): نسبة إجراء أو تلقي مدفوعات رقمية لدى البالغين 2014-2017.

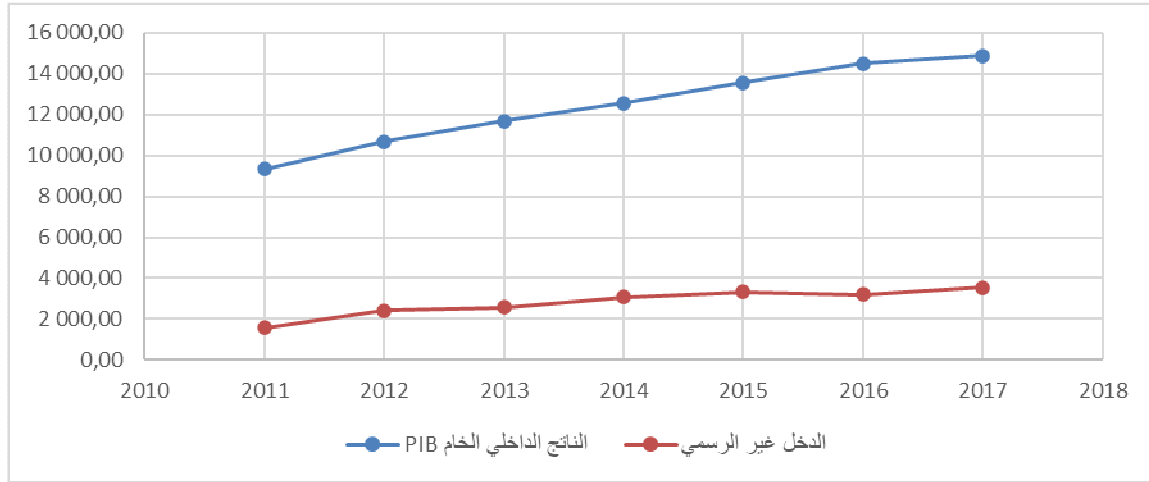


5- تنامي الاقتصاد غير الرسمي

من بين الأساليب المباشرة لقياس الاقتصاد غير الرسمي نجد طريقة المراجعات الضريبية، تقوم هذه الطريقة على قياس حجم المداخيل التي لا يتم الإفصاح عنها والتي تكون في الاقتصاد غير الرسمي (حمادي و زايد، 2019). في الجزائر، عرفت المداخيل في الاقتصاد غير الرسمي ارتفاعا كبيرا من سنة لأخرى، حيث قدرت في سنة 2011 بـ 1565.19 مليار دج، ما يمثل نسبة

16.75% من الناتج الداخلي الخام (PIB)، ليستمر في الارتفاع ليصل إلى 3529.58 مليار دج سنة 2017، ما يعادل 23.73% من PIB، وهو رقم مرتفع للغاية، ومن الشكل أدناه نلاحظ أن مستوى التطور في المداخل غير الرسمية هو أكبر من نظيرتها في PIB، حيث عرفت المداخل في الاقتصاد غير الرسمي ارتفاعا بقيمة 1964.39 مليار دج أي بنسبة 126% خلال الفترة 2011-2017، في حين عرف PIB ارتفاعا بقيمة 5529,60 مليار دج أي بنسبة 12% خلال نفس الفترة، وكما هو معلوم، فإن الاقتصاد غير الرسمي ينشط خارج القطاع المالي الرسمي، ما يمثل خسارة كبيرة في سبيل تعزيز الشمول المالي.

الشكل رقم (08): حجم المداخل في الاقتصاد غير الرسمي مقارنة بالناتج الداخلي الخام (PIB) 2011-2017.



المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على: (توهامي و حموش، 2022)

ثانيا: الحلول المقترحة لتعزيز الشمول المالي

1- التثقيف المالي

يعتبر التثقيف المالي خطوة أساسية ومحورية نحو تحقيق الشمول المالي وهو جزء احترازي ومكمل رئيسي لسلوكيات القطاع المالي، ويعرف التثقيف المالي بأنه العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين لمفهوم الخدمات والمنتجات المالية المتوفرة والمخاطر المصاحبة لها، وذلك عن طريق تقديم المعلومات والارشاد والنصيحة المالية الموضوعية (طرشي، انساعد، و عبو، 2019). وتبين الدراسات أن العلاقة بين الثقافة المالية والشمول المالي هي ثنائية الاتجاه، ففي حين تساهم المعرفة المالية في تعزيز الشمول المالي، فإن امتلاك الحسابات المصرفية أو استخدام البطاقات الائتمانية أو الاقتراض من مؤسسات مالية رسمية قد يعمق أيضا مهارات العملاء المالية (غزال و بركات، 2020). كما بينت دراسة استقصائية نشرت في الموقع الالكتروني للبنك الدولي سنة 2013 حول تنمية القطاع المالي أجريت من قبل مختصين في المجال المالي (بنوك مركزية، وزارات المالية ومثلي المؤسسات غير الحكومية من 75 دولة في العالم)، وقد أكدت النتائج أن التثقيف المالي يعد من الأركان الرئيسية التي تعمل على تعزيز الشمول المالي، وبالتالي حماية المستهلك المالي، حيث أن إيجاد فرد مثقف ماليا يعمل على زيادة الثقة بالنظام المالي، ويجعل الشخص أقل قابلية للنصب والاحتيال (العشي، 2020).

الجدول رقم (05): نسبة الثقافة المالية في الجزائر والوطن العربي 2015.

التعيين	البالغين	الذكور	الاناث	الفجوة بين الجنسين
الجزائر	33	38	28	10
الوطن العربي	30.7	33.5	27.7	5.8

المصدر: (اتحاد المصارف العربية، 2017)

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة الثقافة المالية في الجزائر بلغت سنة 2015 نسبة 33%، مع تسجيل فجوة بن الجنسين قدرت بـ 10 نقاط، ورغم أن نسبة الجزائر تبقى أعلى من المتوسط العربي الذي سجل نسبة 30.7%، لا تزال هذه النسبة ضعيفة إذا نظرنا من الجانب الآخر (77% من البالغين يعانون من الأمية المالية)، خاصة أن الشباب في الجزائر يمثلون غالبية السكان، ما يعني أنه ما يزال بإمكان الجزائر الرقي بمستوى الشمول المالي من خلال نشر الثقافة المالية، كما أنه يجب العمل على تعزيز الثقافة المالية لدى المرأة وخاصة في المناطق الريفية، من أجل تقليص الفجوة بين الجنسين خاصة إذا علمنا أن عدد النساء في الجزائر أكبر من الرجال، وذلك بتسطير برامج خاصة بالاستعانة بالخبرات الفنية للمؤسسات الدولية ذات الصلة مثل البنك الدولي.

2- تعزيز انتشار التكنولوجيا المالية

تساعد التكنولوجيا المالية على زيادة الطلب على الخدمات والمنتجات المالية، فهي تساعد على تخطي مشكلة الوصول المصرفي التقليدي المتعلق بوجود فرع للبنك في منطقة ما، وبالتالي تعتبر حلاً لمشكلة الانتشار المصرفي وضعف البنية المالية التحتية في الجزائر، إضافة إلى الانتشار الكبير للهواتف في السنوات الأخيرة وتغلغل الأنترنت إلى مختلف مناطق الوطن ما يمثل بيئة مناسبة للاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية، رغم هذا فإن الجزائر لا زالت تحتل المراتب الأخيرة عربياً من حيث عدد الشركات التكنولوجية المالية، ففي سنة 2015 كان هناك 02 شركات فقط خاصة بالتكنولوجيا المالية تنشط في الجزائر، وهو رقم ضعيف جداً خاصة إذا ما نظرنا إلى الامارات العربية التي تسجل وجود 30 شركة في نفس السنة، مصر والمغرب ولبنان لديها أكثر من 15 شركة للتكنولوجيا المالية، ويبقى حجم الاستثمار في هذا النوع من الشركات دون المستوى المطلوب في الجزائر، رغم الفرص الضائعة خاصة في ما يخص تقديم الخدمات المالية عبر الهواتف المحمول، في ظل الانتشار الكبير للهواتف المحمولة، وتطبيقات التكنولوجيا المالية التي تمكن من دفع الفواتير عبر الأنترنت والهاتف، ما يساعد على تخطي مشكلة الاعتماد الكبير على التسوية النقدية لفواتير الخدمات الذي تشهده الجزائر.

الشكل رقم (09): عدد شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر وبعض الدول العربية 2015.



المصدر: (ومضة و بيفورت، 2017)

3- دعم البنية التحتية المالية

يعتبر وجود بنية تحتية مالية من أهم متطلبات الشمول المالي، وأحد أهم ركائز توفير بيئة ملائمة له، يتعين في هذا الصدد، تحديد أولويات تطوير البنية التحتية، التي تساعد على تعزيز فرص وصول المواطنين إلى الخدمات المالية، والتي يمكن أن تتضمن إضافة إلى البيئة التشريعية والقانونية الملائمة تعزيز الانتشار الجغرافي لمقدمي الخدمات ونسبة انتشار الهواتف وتغطية الأنترنت، وبالنسبة لحالة الجزائر فالجدول أدناه يوضح الجهد الكبير الذي بذلته الجزائر من أجل دعم البنية المالية الداعمة للشمول المالي، فقد تطور عدد مكاتب البريد من 3456 مكتب سنة 2011 إلى 3633 مكتب سنة 2014، ثم 3824 مكتب سنة 2017، بمعدل كثافة بريدية سنة

2017 قدر بـ 1 مكتب لكل 10904 نسمة، كما عرفت نسبة المشتركين في الهاتف المحمول وخدمت الإنترنت تطورا ملحوظا، حيث انتقلت نسبة المشتركين في الهاتف المحمول من 36% سنة 2011 لتصل 50% سنة 2017، فيما عرفت نسبة المشتركين في خدمة الإنترنت قفزة من 10% سنة 2011 إلى 38% في 2017.

الجدول رقم (06): البنية التحتية الداعمة للشمول المالي في الجزائر للفترة 2011-2017

المؤشر	2011	2014	2017
العدد الاجمالي لمكاتب البريد الموجودة	3456	3 633	3824
عدد مكاتب البريد في الخدمة	3334	3 533	3743
عدد مكاتب البريد المتصلة بالإنترنت	3334	3 533	3743
الكثافة البريدية	10936	10 489	10904
نسبة الهاتف الثابت في المنازل %	40	40	36
نسبة المشتركين في شبكة الهاتف احمول %	36	43	50
نسبة المشتركين في خدمة الإنترنت %	/	10	38

المصدر: (عماني، حمدوش، و كيجلي، 2020)

4- إطلاق برنامج الهوية الرقمية

تعتبر الهوية الرقمية (البومترية) انعكاسا للهوية التقليدية ضمن إطار رقمنة الخدمات العامة في ظل التوجه نحو الحكومة الالكترونية، تشير التقديرات إلى أن الشمول المالي المعتمد على الهوية الرقمية من شأنه أن يعمل على اجتذاب 57% من الأفراد غير المشمولين ماليا، كذلك الحال بالنسبة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية حيث أن جزء كبير منها يعمل خارج القطاع الرسمي، هناك حوالي 2.5 مليار شخص من البالغين لا يستخدمون الخدمات المالية بسبب عدم امتلاكهم حساب مصرفي، في حين حوالي 1.7 مليار شخص في العالم لا يمتلكون هوية رقمية، ومن هنا زادت الحاجة إلى ضرورة تبني نظام قوي للهوية الرقمية من قبل المجتمع الدولي، وعلى المستوى الوطن العربي هناك 63% من البالغين ليس لديهم حساب في مؤسسة مالية، على النقيض من ذلك نجد أن 86% من الرجال و 75% من النساء لديهم هواتف محمولة، وهو ما يعزز فرص نجاح الشمول المالي الرقمي، ويوجد نماذج مختلفة للهوية الرقمية مثل الهوية الرقمية الوطنية، أو تلك التي تعتمد على منصات رقمية مثل "إيثريوم" التي تستخدم السمات البيولوجية (العين)، مما سبق يمكن القول أن وجود نظام قوي للهوية الرقمية هو وسيلة يمكن من خلالها إتاحة الخدمات المالية للأشخاص المستبعدين ماليا (طلحة، 2019).

5- تعزيز انتشار البنوك الإسلامية

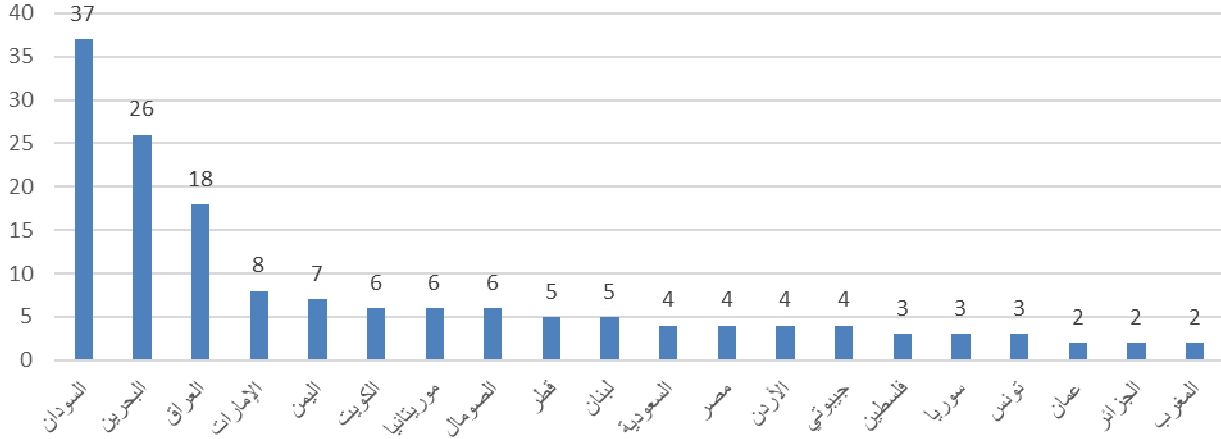
التمويل الإسلامي له دور هام في تعزيز الشمول المالي في مختلف انحاء العالم، وفقا لتقرير مشترك بين البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي، يمكن استخدام التمويل الإسلامي لتعزيز الشمول المالي على النحو التالي: (يقور، موسي، و بوشيخي، 2021)

- تشجيع استخدام عقود المشاركة، فهي تمثل جوهر التمويل الإسلامي القائم على تقاسم المخاطر، وهي بديل عن التمويل التقليدي القائم على أساس المديونية، وتقديم التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة والتأمين التكافلي لتعزيز فرص الحصول على تمويل؛
- توفير بديل أكثر جاذبية للأفراد والمؤسسات الذين رفضوا استخدام الخدمات المالية التقليدية لأسباب دينية أو أخلاقية؛
- يمنح التمويل الإسلامي الجماعي أدوات متميزة تعمل على إعادة توزيع الثروة في المجتمع من خلال الزكاة والوقف والقرض الحسن، كما بإمكانها إحداث تكامل بين عقود تقاسم المخاطر لجذب الفئات الضعيفة ما يعمل على تقليل عدم المساواة في الدخل.

من خلال الشكل أدناه، يتبين لنا أن عدد البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر هو 02، وهو عدد منخفض للغاية مقارنة بباقي الدول العربية (المرتبة قبل الأخيرة)، وفي مقدمتها السودان التي تمتلك 37 بنك، وقد شهدت الجزائر ثباتا في عدد البنوك الإسلامية

المتواجدة في الجزائر منذ سنة 2008، تاريخ انشاء آخر بنك إسلامي (مصرف السلام) وقبل ذلك كان أول بنك إسلامي سنة 1991 (بنك البركة)، وهذه البنوك غير كافية خاصة في ظل النمو السكاني الذي تشهده الجزائر، كذلك اتساع المساحة (أكبر دولة عربية مساحة)، يجب أن تحذو الجزائر حذو السودان في الترخيص بفتح بنوك إسلامية متعددة، وتشهد الجزائر حاليا فتح العديد من النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية تلبية للطلب المتزايد على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة.

الشكل رقم (10): عدد المصارف الإسلامية في الجزائر والدول العربية 2017.



المصدر: (اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي الإسلامي العربي، 2017)

ثالثا: بناء الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر

إن بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي يمثل اللبنة الأساسية في تحقيق الشمول المالي، وخلال عملية البناء قد تظهر العديد من الصعوبات قد تطيل فترة البناء وقد تقودها للتعثّر الجزئي أو الفشل التام، ولتفادي هذه الحالات يجب تحديد كافة المعطيات والخطوات على مستوى مراحل البناء بشكل واضح واتخاذ الاجراءات في الوقت المناسب، ومن أجل نجاح عملية البناء يمكن ذكر التوصيات التالية: (صندوق النقد العربي، 2015)

- توحيد وتظافر جهود الأطراف المشاركة في عملية البناء؛
- وضوح الرؤيا والأهداف عناصر أساسية لنجاح عملية البناء؛
- وفرة الموارد المادية والبشرية والآليات القادرة على ضمان استمرارية ونجاح عملية البناء؛
- وجود خبراء ومختصين في مجال بناء استراتيجيات وطنية للشمول المالي وتطبيقها لمساعدة البنوك المركزية والهيئات الرقابية في تعزيز مستويات الشمول المالي في الدول العربية؛
- اكتساب الخبرات مع الدول التي نجحت في بناء استراتيجيات وطنية للشمول المالي؛
- اعتماد المعايير والممارسات الدولية الفضلى كأساس منهجي لعملية البناء؛
- إمكانية إنجاز وتحقيق الشمول المالي على مراحل عدة وخلال فترات زمنية متعددة؛
- توفير آليات لقياس الانجاز والانحراف عن خطة بناء الاستراتيجية لتعديل وتصويب الانحراف؛
- توفر قيادة عادلة وداعمة لإنجاز عملية بناء الاستراتيجية وفقا لخطة العمل الأولية.

رابعا: العناصر الرئيسية لبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي

وفقا لتجارب الدول والمعايير المعتمدة من قبل منظمة التعاون والتنمية والبنك الدولي حول وضع استراتيجيات وطنية للشمول المالي، يمكن ذكر العناصر الرئيسية للاستراتيجية كما يلي: (برنيه، 2012)

1- جمع البيانات واجراء الدراسات والمسوح

من أجل التعرف على أوضاع الشمول المالي وجوانب الضعف فيه يتطلب ذلك وجود بيانات وإجراءات التحليلات عليها، تمثل المسوح الخطوة الأولى، جمع البيانات يجب أن يكون باستمرار لمتابعة تطور مختلف المؤشرات ذات الصلة، ما يسمح بتحديد الفجوة الموجودة بين الوضع الحالي والوضع المستهدف ومعالجة الخلل إن وجد في الوقت المناسب.

2- وضع أهداف محددة

يتم ذلك عن طريق مؤشرات يتم وضعها بهدف تحقيقها وبلوغها، استنادا إلى البيانات المتوفرة ونتائج الأبحاث، قد تكون الأهداف إما رئيسية أو ثانوية، يتعين تعديل الأهداف باستمرار أو تحديثها كون البعض منها غير قابل للقياس.

3- صياغة الاستراتيجية وبناء خطة العمل

بناء على الأهداف التي سطرت مسبقا، يتم تحديد خطة عمل تبين طرق التنفيذ للوصول إلى تلك الأهداف، منها وضع الأطر المؤسسية لإدارة الاستراتيجية وكيفية التنسيق بين الأطراف المشاركة وتحديد المسؤوليات، التأكد من توفر الكفاءات القادرة على التنفيذ، في هذا الشأن استحداث مجلس وطني أو ما شابه تحت اشراف البنك المركزي قد يكون مناسبا، من المهم أيضا عند صياغة الاستراتيجية أن تتلاءم الأهداف مع آليات تضمن الاستقرار المالي وحماية المستهلك، أو ما يعرف بالشمول المالي المسؤول، كذلك من الضروري تيسير وصول المشروعات للخدمات المالية، نشر الخدمات المالية في المناطق الريفية ونشر الوعي المالي.

4- الإجراءات الخاصة بالسلطات الاشرافية

يشير هذا الجزء من الاستراتيجية إلى الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الحكومة في إطار عملها الرقابي والاشرافي على العملية، منها تحديث وتطوير القوانين والتشريعات وتسهيل الإجراءات التي تسمح لمقدمي الخدمات المالية من توسيع قاعدة عملائها والاستفادة من وسائل المعلومات والاتصالات، خلق وكلاء للخدمات المالية من أجل تخفيض التكلفة وتعزيز انتشار الخدمات المالية، كذلك تطوير أنظمة الدفع وأنظمة المعلومات الائتمانية، تعزيز إجراءات الشفافية وزيادة التثقيف المالي، تطوير المدفوعات الحكومية، إضافة إلى الإجراءات المتعلقة بحماية المستهلك المالي وإدارة المخاطر المرتبطة بذلك.

5- الإجراءات المتعلقة بالمؤسسات المالية والمصرفية

تخص القطاع الخاص ممثلا في المؤسسات المالية والمصرفية وشركات التمويل، وهي إجراءات تسمح له بالمساهمة في تحقيق الأهداف المرجوة، والاستجابة للإجراءات المتخذة من قبل الحكومة، يكون ذلك عن طريق تطوير برامج العمل للمؤسسات المالية والمصرفية التي تسمح بتعزيز الوصول للخدمات والمنتجات المالية إلى أكبر فئة ممكنة في المجتمع.

6- المتابعة والتنفيذ

الغرض منها ليس فقط التأكد من تحقيق الأهداف الموضوعية، وإنما التأكد من فاعلية الإجراءات والتدابير المتخذة بالخصوص، اجراء تقييم لها، ما يسمح بمراجعة مستمرة للأهداف المسطرة سابقا وتطويرها مع خطة العمل، يعتبر الدعم الفني من المؤسسات الدولية ذات الصلة عنصرا هاما لنجاح الاستراتيجية، سواء عن طريق جمع البيانات أو تصميم خطط واستراتيجيات العمل.

الخاتمة:

اهتمت هذه الدراسة بتحليل واقع الشمول المالي في الجزائر، من خلال قراءة في بعض المؤشرات الجزئية للشمول المالي الواردة في بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي الصادر عن البنك الدولي سنة 2017، كما تم التطرق إلى أسباب ضعف مستويات الشمول المالي في الجزائر واقتراح بعض الحلول المناسبة لتعزيزه، ويعتبر الشمول المالي من أهم المسائل المطروحة على المستوى الدولي والوطني ويلقى اهتمام كبير من طرف صانعي القرار والأطراف المسؤولة عن السياسة النقدية والمالية في الجزائر، وبأني هذا الاهتمام خاصة في

ظل الاقصاء المالي الكبير الذي يعاني منه الأشخاص البالغون في الجزائر، حيث وصلت نسبته إلى 57% سنة 2017، مما يتطلب ضرورة بناء واعداد استراتيجية وطنية تضم كافة الجهود الوطنية وتنسق فيما بينها وتعالج الصعوبات والتحديات، هذه الاخيرة تبقى غير مدرجة على جدول أعمال الحكومة أو وزارة المالية ما يطرح تساؤل كبير حول نية السلطات الوصية في معالجة هذا الوضع، ولعل من أهم أسباب تدني مستويات الشمول المالي في الجزائر ضعف البيئة التحتية المالية (خاصة الانتشار المصرفي) وغياب ثقافة مالية كافية لدى البالغين، مما يعني أن الخلل موجود في جانب العرض (المؤسسات المالية) والطلب (الأفراد) على الخدمات والمنتجات المالية.

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج كانت كالآتي:

- خلال سنة 2017 يوجد في الجزائر 43% من البالغين لديهم حساب في مؤسسة مالية، مع وجود فارق بين الجنسين يقدر بـ 27 نقطة، وقد كان مؤشر الشمول المالي للجزائر في نفس السنة 9.85 حيث جاءت في المرتبة 137 عالميا و13 عربيا، وهو دلالة على تدني مستوى الشمول المالي في الجزائر (وهو ما ينفي صحة الفرضية 1)؛

- تعتبر الثقافة المالية خاصة بالنسبة للفئات المهمشة ضرورة للغاية لتحقيق الشمول المالي، فقد سجلت الجزائر خصوصا والعالم العربي عموما ضعفا كبيرا في مستويات الثقافة المالية، وهو أحد أسباب ضعف مستويات الشمول المالي حيث سجلت الجزائر سنة 2015 نسبة ثقافة مالية قدرت بـ: 33%، وهو ما يتوافق مع نتائج دراسة بوطلاعة محمد، ساعد بكوش حسينة وبوقرة كريمة (2020) ودراسة بهناس العباس وآخرون (2019)؛

- مشكل الشمول المالي في الجزائر هو مشكل معقد، حيث أنه هناك خلل على مستوى جانب العرض (مؤسسات مالية)، وخلل على مستوى الطلب (أفراد ومؤسسات)، وهو ما يستدعي ضرورة إجراء تحليل عميق للواقع والأسباب والحلول الممكنة.

- ضالة عدد شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر (2 شركات فقط) وانخفاض عدد أجهزة الصراف الآلي وعدم تقديم خدمات مالية عبر الهاتف المحمول قلل من إمكانية تجاوز مشكل الانتشار المصرفي، وهو ما يتوافق مع دراسة عمار اوسياف وشافية شاوي (2020)؛

- غياب استراتيجية وطنية للشمول المالي في الجزائر لحد الآن، يصعب من عملية تحقيق الشمول المالي، لأن هذه الأخيرة في غاية الأهمية لتوحيد الجهود وتوجيهها لتحقيق الأهداف المرجوة، والتي بدورها تهيئ كافة الظروف المالية والادارية لضمان نجاح العملية (وهو ما ينفي صحة الفرضية 2)، وهو ما يتوافق مع دراسة عمار اوسياف وشافية شاوي (2020)؛

في ضوء نتائج هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من التوصيات كانت كالآتي:

- نشر الثقافة المالية في أوساط الشباب والنساء، حيث أكدت أكثر من دراسة وجود علاقة طردية بين الثقافة المالية والشمول المالي، حيث يجب العمل على تعزيز الثقافة المالية كخطوة أولية نحو الشمول المالي من خلال إطلاق مبادرات تستهدف البالغين والمرأة خصوصا.
- الاستثمار في الانتشار الكبير للهواتف المحمولة حاليا في الجزائر من أجل تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، والاهتمام أكثر بتطوير نظم الدفع الالكترونية من أجل العمل على تحويل المعاملات المالية النقدية إلى معاملات مصرفية رقمية من خلال الهاتف المحمول.
- ضرورة تعزيز البنية التحتية المالية، حيث تعد أحد المتطلبات الرئيسية للشمول المالي، وتشمل هذه البنية القواعد التشريعية، انتشار فروع البنوك والمؤسسات المالية وتطوير أنظمة الدفع والتحول نحو المعاملات المالية الرقمية، ودعم انتشار الهواتف المحمولة وشبكة الإنترنت.
- بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي في الجزائر أصبح ضرورة حتمية أكثر من أي وقت مضى، حيث بإمكان الجزائر بناء استراتيجية وطنية تركز على مؤسسة بريد الجزائر التي تعرف انتشارا كبيرا لفروعها (3824 مكتب) مقارنة بفروع البنوك التجارية (1501)، خاصة وأن حل البالغين يتعاملون مع بريد الجزائر في حين القلة القليلة تتعامل مع البنوك.
- العمل على تعزيز انتشار البنوك الإسلامية والتي قد تكون حلا فعالا للمستبعدين من النظام المالي لأسباب دينية.

قائمة المراجع باللغة العربية

1. اتحاد المصارف العربية. (2017). الثقافة المالية في العالم العربي: شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي. الأمانة العامة - إدارة البحوث والدراسات، ص 21.
2. اتحاد المصارف العربية. (2017). القطاع المصرفي الإسلامي العربي. الأمانة العامة - إدارة البحوث والدراسات، ص 04.
3. أحمد حمدي هاشم. (2020). أثر تطبيق الشمول المالي على ترشيد الدعم في الاقتصاد المصري. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 11(02)، ص 391-392.
4. أحمد يقور، نصيرة موسى، و محمد رضا بوشنيخي. (2021). التمويل الإسلامي الأصغر كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة في ظل تعزيز الشمول المالي دراسة حالة بنك الادخار و التنمية الاجتماعية السوداني للفترة (2013-2017). مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، 03(02)، ص 38.
5. أسامة فراح، و عبد العزيز رحمة. (2021). الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك. مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، 04(02)، ص 651.
6. العباس بمناس، حميد رسول، و عز الدين بسيسة بلعباس. (2019). أسس ومتطلبات تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية. مجلة معارف، 14(02)، ص 216.
7. النعمان محمد الهادي الصابوني. (2015). مفهوم الاشتغال المالي: الأهداف والتحديات. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 03(03)، ص 20.
8. الوليد طلحة. (2019). دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي. صندوق النقد العربي، ص 22-23.
9. أئمن بوزانة، و وفاء حمروش. (2021). تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011-2018. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 06(01)، ص 469.
10. بدر شحادة حمدان، و ماجد أبو دية. (2018). أثر الاشتغال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين. مجلة الاقتصاد والمالية، 04(02)، ص 179.
11. جازية حسيني. (2020). تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 16(23)، ص 103.
12. رضا العشي. (2020). تعزيز الثقافة المالية للمرأة وتمكينها اقتصاديا. صندوق النقد العربي - سلسلة كتيبات تعريفية، 05(05)، ص 6-7.
13. رضا حمداني، و مراد زايد. (2019). تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي باستخدام طريقة نسبة النفود السائلة - حالة الجزائر خلال الفترة 2017-1970. مجلة رؤى اقتصادية، 09(02)، ص 19.
14. رفيقة صباغ، و سليمة غزوي. (2020). الشمول المالي في الدول العربية. واقع وآفاق. مجلة أبعاد اقتصادية، 10(02)، ص 521.
15. سفيان لرايدي، و نورالدين بربار. (2021). أهمية المزايا والثقة الإلكترونية في تبني بطاقات الصراف الآلي ليريد الجزائر. مجلة المدير، 08(01)، ص 130-131.
16. صليحة فلاق، معمر حمدي، و صليحة حفيفي. (2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي. مجلة التكامل الاقتصادي، 09(04)، ص 3.
17. صليحة فلاق، نادية سوداني، و معمر حمدي. (2021). تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر. مجلة المعيار، 12(01)، ص 283.
18. صندوق النقد العربي. (2015). متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ص 21.
19. كمال كاظم جواد الشمري، و ريام فاضل شاكر الفتلاوي. (2020). تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي (دراسة تطبيقية في العراق للمدة 2010-2016). المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 16(63)، ص 87-88.
20. لمياء عماني، وفاء حمدوش، و عائشة سلمة كيجلي. (2020). استراتيجية الشمول المالي: رؤية جديدة لمكافحة الفقر. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 09(02)، ص 40.
21. محمد بن موسى، و عمر قمان. (2019). واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex) خلال الفترة 2011-2017 مع التركيز على الجزائر. *Revue des réformes Economique et intégration dans l'économie mondiale*, 13(03)، ص 5.
22. محمد بوطلاعة، حسينة ساعد بخوش، و كريمة بوقرة. (2020). واقع الشمول المالي وتحدياته - الأردن والجزائر نموذجا-. مجلة اقتصاد المال والأعمال، 04(02)، ص 148.
23. محمد رضا توهامي، و خولة حموش. (2022). أثر دمج الاقتصاد غير الرسمي في الحد من عجز الموازنة العامة في الجزائر دراسة تقديرية للفترة 1995-2020. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 09(01)، ص 325.
24. محمد طرشي، رضوان انساعدي، و عمر عبو. (2019). متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر. مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، 01(01)، ص 131.
25. محمد يسر برنيه. (2012). توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية. صندوق النقد العربي، ص 42-45.
26. مفتاح غزال، و مراد بركات. (2020). الثقافة المالية كآلية أساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، 03(01)، ص 50.
27. نارحس معمر، و حميدة أوكليل. (2019). الشمول المالي في الجزائر: واقع وتحديات. مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية، 01(01)، ص 38.
28. نبيل بهوري. (2019). الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه -دراسة حالة الدول العربية-. مجلة الاقتصاد الجديد، 10(03)، ص 164.
29. نجيم بن منصور. (2022). أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا دراسة قياسية تحليلية للفترة 2004-2019. مجلة اقتصاد شمال إفريقيا، 18(28)، ص 261.
30. ومضة، و بيغفورت. (2017). التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا توجهات قطاع الخدمات المالية. تقرير التكنولوجيا المالية، ص 14.
31. يسمينة قاسي، و توفيق مزيان. (2022). دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة - دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية. مجلة النهل الاقتصادي، 05(01)، ص 601.

المواقع الالكترونية:

1. International Monetary Fund. (2019). *FAS Country Data*. Récupéré sur [data.imf.org: https://data.imf.org/regular.aspx?key=61063966](https://data.imf.org/regular.aspx?key=61063966)
2. World Bank. (2017). *the Global Findex Database*. Récupéré sur [www.worldbank.org: https://globalfindex.worldbank.org](https://globalfindex.worldbank.org)
3. World Bank. (2021). *Unemployment, total (% of total labor force)*. Récupéré sur [data.worldbank.org: https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?view=chart](https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?view=chart)